E/ECWA/80/Add.2

التوزيع عام

٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩
الاصل : بالانكليزية

0595

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
الدورة السادسة
٢٨ نيسان/ابريل - ٥ ايار/مايو ١٩٧٩
بغداد - العراق

مذكرة من الامين التنفيذى

بشأن البند ٨ من جدول الاعمال المؤقت

(عملية المراجعة والتقويم لفترة السنتين الرابعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)

مع اقتراب الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني من نهايتها فان هناك جهودا جادة يجرى بذلها ،على الصعد الوطنية الاقليمية والعالمية ، لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية العقد الانمائي الثاني ولوضع استراتيجية جديدة للثمانينات . وتعتبر الاجتماعات التي عقدتها مؤخرا اللجنة التحضيرية ولجنة التخطيط الانمائي اهم المحافل الدولية العديدة الجارى عقدها في الوقت الراهن بشأن وضع استراتيجية انمائية جديدة .

وكان الغرض من انشاء اللجنة التحضيرية في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ من قبل الجمعية العامة هو اعداد الاستراتيجية الجديدة . وكانت الجمعية العامة ،بموجب قرارها ٣٣/١٩٣ قد كلفت اللجنة التحضيرية بموافاتها ،في دورتها العادية القادمة التي ستبدأ في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ،بمسودة اولية عن الاستراتيجية الدولية الجديدة .

وعقدت اللجنة التحضيرية اول اجتماع لها في مقر الامم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢ الى ١٣ نيسان / ابريل ١٩٧٩ . وبموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار المذكور اعلاه ، طلبت اللجنة التحضيرية من الامانات التنفيذية للجان الاقليمية قيام كل منها ،حسب الاقتضاء ، بتسخير تجاربها الاقليمية لاعداد مدخلاتها في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة على ان تضع في كامل اعتبارها مختلف المستويات والاوضاع الانمائية في منطقة كل منها . وطلبت كذلك من اللجان الاقليمية الاسهام بفعالية في الاعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وذلك عن طريق تقديم المدخلات ،بما في ذلك الوثائق ذات الصلة بالموضوع ، وفقا للاهداف المذكورة اعلاه .

اما رأى الامين التنفيذى بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة واسهام اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تلك الاستراتيجية فسيقدم رسميا الى اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل في حزيران القادم .

وفي غضون ذلك ،عقدت لجنة التخطيط الانمائي دورتها الخامسة عشرة في مقر الامم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٦ آذار / مارس الى ٦ نيسان / ابريل ١٩٧٩ . وعرض على اللجنة في جدول اعمالها بندان فنيان هما :

١ - اعداد الملاحظات والتوصيات المتعلقة بعملية المراجعة والتقويم الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ؛

٢ - دراسة وتحديد العناصر المحتملة لاستراتيجية انمائية دولية جديدة ؛

وشملت مداولات لجنة التخطيط الانمائي شتى القضايا الانمائية في العقد المنصرم كما شملت القضايا التي ستشهدها الثمانينات . وكان الغرض الرئيسي من هذه المداولات هو موافاة اللجنة التحضيرية بمدخلات في عملية اعدادها لاستراتيجية انمائية دولية جديدة .

وكانت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد جرى تمثيلها بصفة مراقب في كلا الاجتماعين . وفي اجتماع لجنة التخطيط الانمائي قدّم ممثلها الرئيسي آراء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن التجارب الانمائية في منطقة اللجنة في فترة السبعينات وبشأن وضع استراتيجية انمائية دولية للعقد القادم . وقبل انعقاد هذين الاجتماعين ، جرت سلسلة من الاجتماعات بين اجهزة الامم المتحدة اطلق عليها اسم " مجموعة العمل التابعة للجنة الادارية للتنسيق والمعنية بالاهداف الانمائية الطويلة الاجل" وشاركت فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بصورة منتظمة . والمهمة الاولى لمجموعة العمل هي القيام بما يلي :

(١) تحقيق التناسق بين الاهداف الانمائية المختلفة ودراسة العلاقات القائمة بينها ؛
(٢) تحقيق التناسق بين الدراسات التي تقوم بها اجهزة الامم المتحدة لوضع تقديرات كمية ، بما في ذلك دراسات اللجان الاقليمية ؛ (٣) الوصول الى رأى موحّد لمنظومة الامم المتحدة بشأن مختلف القضايا الانمائية يستند الى المشاورات وعمليات الحوار الموسعة بين مختلف الاجهزة .

وغني عن البيان ان كثيرا من الدراسات النظرية والتحليلية التي اجرتها مجموعة العمل يجرى استخدامها على نطاق واسع من قبل كل من لجنة التخطيط الانمائي واللجنة التحضيرية وذلك في قيامهما باعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة .

اما الجانب الاكبر من مداولات لجنة التخطيط الانمائي فقد تركّز على اصلاح واعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادى الدولي . ولاحظت اللجنة انه لم تحدث خلال السبعينات اى تغيّرات هامة في نمط علاقات السيطرة والتبعية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية الدولية بشتى انواعها اى التجارة ونقل التكنولوجيا والتصنيع والتنمية الزراعية ونقل الموارد المالية والفعلية وما الى ذلك .

واقترحت اللجنة اعادة توصية الاقتصاد العالمي نحو عملية انمائية دولية اكثر توازنا واكثر انصافا مع توزيع عادل للمنافع ، بما في ذلك استئصال اسوأ اشكال الفقر في جميع البلدان في الثمانينات وما بعدها .

ومن المؤكد ان بلوغ هذه الاهداف سيتطلب في معظم الاحوال اجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادى الحالي الذي يعاني من اختلالات ضخمة في العلاقات الدولية تضر بمصالح البلدان النامية .

وحدّدت اللجنة العناصر التالية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة كاجراءات ذات اولوية لانشاء هذا النظام الاقتصادي الجديد . ويدعو اول هذه الاجراءات - وهو يتعلق بالسياسة التجارية الى القيام بما يلي :

١ - احداث زيادة سريعة مطردة في صادرات البلدان النامية في المنتجات المصنّعة وتوفير وصولها بسهولة الى اسواق البلدان المتقدمة النمو ؛

٢ - التعجيل بتخفيض القيود على التجارة ؛

٣ - تعزيز القوة السوقية للبلدان المنتجة للسلع الاولية ؛

٤ - احداث تحسينات في الترتيبات الدولية للسلع ؛

٥ - تخفيف القيود على تجارة الكثير من المنتجات الزراعية الاولية والمصنعة في البلدان النامية .

ويتعلق الاجراء الرئيسي الثاني ذو الاولوية والذي يؤثر في سرعة عملية النمو في البلدان النامية خلال الثمانينات ، بزيادة التدفقات الرأسمالية بشكل دعا الى الثقة . ولتحقيق هذا الغرض يدعو الاجراء الى :

١ - انشاء اجهزة ثنائية ومتعددة الاطراف لتوفير تدفقات من القروض المؤكدة والطويلة الاجل والاقل تكلفة الى الجهات المستخدمة لهذه القروض ؛

٢ - الزيادة الكبيرة في التمويل بشروط ميسرة ، خاصة المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان ذات الدخل المنخفض ؛

٣ - زيادة نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الممنوحة للبلدان ذات الدخل المنخفض ؛

٤ - زيادة القدرة على التنبؤ بتدفق التمويل الانمائي مع استمرار هذا التدفق وتأمينه بشكل اكبر من خلال استحداث ضريبة دولية على الموارد الدولية ؛

٥ - توجيه نسب اكبر من هذه الموارد من خلال المؤسسات المتعددة الاطراف ؛

٦ - اعادة تشكيل نظام النقد الدولي ،،

اما التدابير الاخرى المطلوبة وذات الاولوية فهي :

١ - مراقبة الشركات عبر الوطنية للتأكد من ان نشاطاتها تمارس وفقا لاهداف وسياسات التنمية في البلدان المضيفة ؛

٢ - الاهتمام بصفة خاصة بتعجيل النمو في البلدان الاقل نموا ؛

٣ - معدل نمو يتراوح بين ٣،٥ و ٤ في المائة سنويا للانتاج الزراعي ، واعلى من ٨ في المائة سنويا للانتاج الصناعي (وخاصة الصناعات التحويلية) للبلدان النامية كمجموعة ؛

٤ - تحسين التوزيع وتحقيق الاهداف الاجتماعية المرتبطة بزيادة فرص العمل ، وتحسين الظروف الصحية والاسكانية ، ورفع مستويات والمهارات التعليمية بما في ذلك بعض الاهداف الانسانية الطويلة الاجل والمتعلقة بسد الفجوات في مجالات توقع الحياة ووفيات المواليد ومعرفة القراءة والكتابة والتعليم الاساسي .

ومن المفيد تقديم بيان موجز عن التطورات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في السبعينات بالمقابلة مع هذه الاولويات العالمية التي حددتها اللجنة للثمانينات ، والاشارة الى مجالات المشاكل والحلول الممكنة في الثمانينات .

ففي خلال السبعينات ، شهدت منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تغيرات هامة كان لها نتائج اقتصادية واجتماعية ذات اثر بالغ . وقد ادى التطور الهام الذى شهده قطاع النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، من جملة امور اخرى ، الى نشوء ظروف اقتصادية واجتماعية جديدة ، وعجل بالنمو والتطور الاقتصاديين ، واثار مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية جديدة ، واقتضى اعادة التفكير في الاولويات والاستراتيجيات الاقليمية والوطنية واعادة تقييمها . وكان تأثير الاحداث اكثر وضوحا في اقتصادات النفط على الرغم من أنه امتد الى باقي المنطقة بشكل ملحوظ .

وعلى الرغم من أن العوائق المالية لن تحد على الارجح من أوجه الاختيار أمام كثير من البلدان الاعضاء خلال الثمانينات على الاقل فسوف تستمر المنطقة في مواجهة العديد من التحديات والقضايا والمشاكل الموروثة . وأكبرها :

(١) التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للاقتصادات وقابليتها للتأثر بالعوامل الخارجية ؛ (٢) ارتفاع معدلات نمو السكان والامية ، وانخفاض المشاركة في النشاط الاقتصادى ، والعمالة الناقصة واستخدام الموارد البشرية بشكل غير فعال ، وارتفاع نسبة الهجرة من الريف الى المناطق الحضرية ، ونقص العمالة الماهرة ، والاعتماد على العمال الاجانب ؛ (٣) الاختلالات الهيكلية بما في ذلك سيطرة قطاع النفط وتدني دور الزراعة ؛ (٤) التفاوتات الاقتصادية القائمة داخل المنطقة وفي كل من البلدان ؛ (٥) الافتقار الى التناسق بين عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ؛ (٦) التضخم ؛ (٧) التعجيل بنفاذ موارد المنطقة الطبيعية غير القابلة للتجدد ؛ (٨) استمرار المستوى المنخفض للعلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة داخل المنطقة .

وخلال السبعينات دخلت بلدان المنطقة عملية تكيف وتأقلم مع الوضع الجديد . وتشير تجارب السنوات القليلة الماضية الى ان الاستجابات كانت ذات طابع تجريبي وذات نطاق افق زمني محدود ، وتفتقر الى المنظور الاقليمي . ولذلك ، فان مهمة تحديد الخطوط العريضة التي ينبغي ان تتخذها الجهود التي تبذلها المنطقة في ميدان التنمية ، ما زال ينقصها الكثير حتى تكتمل .

وان ما نحتاج اليه الآن ليس تحديد اهداف المنطقة واولوياتها فحسب وانما ايضا النهج والاستراتيجية والوسائل اللازمة لتحقيقها . ويجب ان تشتمل قائمة الاولويات الخاصة باهداف المنطقة في الثمانينات على ما يلي :

١ - تحقيق قدر اكبر من الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجي ،

٢- تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي في مجال المواد الاستراتيجية مثل الغذاء ،

٣- الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والمالية للمنطقة ، والتوزيع الامثل للمنافع الناجمة عنها ؛

٤- التعجيل بتطوير الموارد البشرية ، وتحسين الظروف الاجتماعية ، ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر ، وخفض البطالة والعمالة الناقصة ، ورفع مستويات المهارة والانتاجية وترشيد هجرة العمالة وتنظيمها ؛

٥- تحقيق توازن ملائم في هيكل الانتاج ؛

٦- تحسين او توسيع المرافق الاساسية الحالية ،.

ان التعاون والتكامل الاقتصاديين اساسيان بالنسبة للطريق الذى ستسلكه التنمية مستقبلا ، اذا أريد للمنطقة ان تحرز اى تقدم حقيقي ودائم نحو تحقيق امكانياتها الاقتصادية ، وبلوغ درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادى .

وتنعكس امكانيات التكامل الاقتصادى في المنطقة ، في تنوع اقتصادات البلدان الاعضاء وتباينها . وهكذا تتعايش البلدان ذات الفائض الرأسمالي مع البلدان التي تعاني عجزا رأسماليا . وتتوفر الى جانب رؤوس الاموال القابلة للتوظيف في الاقتصاديات النفطية ، فرص استثمار ضخمة على اتساع المنطقة . وقد اعتمدت البلدان التي تعاني نقصا في العمالة ، على مورد كبير للعمال من المنطقة وستظل تفيد منه . ويتعين على كثير من الصناعات الوطنية ، حتى تكون قادرة على البقاء من الناحية الاقتصادية ان يكون لديها سوق كبيرة ، وتوفر المنطقة الفرص الطبيعية للسوق ، وربما تكون هي الفرص الممكنة الوحيدة للسوق .

وتم تحقيق تقدم على صعيد المؤسسات والمرافق الاساسية في مجال التعاون . ويبدو ان النهج التدريجي المتبع في مجال التكامل من خلال المشاريع المشتركة وعلى الصعيد دون الاقليمي نهج مشجع . وتشمل مجالات التعاون والتكامل التجارة ، والموارد المالية ، والصناعة ، والعمالة ، والظروف الآن مهيأة لتوخي نهج أكثر جدية وواقعية في مجال التعاون والتكامل الاقتصاديين بين البلدان الاعضاء في الثمانينات .

لذلك ، فان من المهم أخذ آراء اللجنة بشأن هذه المسائل الاقليمية الهامة حتى يمكن ان تنعكس في اقتراحات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن هذه المسائل واحاطة الجمعية العامة علما بها لامكان ادراجها في الاستراتيجية الانمائية الدولية في الثمانينات .